



الجلسة ٦٥٩٧

الجمعة، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	البرازيل	السيدة دانلوب
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد فوكاشينوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد ألتاتي
	لبنان	السيد رمضان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أميوفوري
	الهند	السيد مانجيف سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2011/422)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان.

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/422)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/471، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/422، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/422).

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والمهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، غابون، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥

صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

لوجود عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور (يوناميد) في دارفور أهمية بالغة، نظرا لأن ولايتها تشمل، ضمن أمور أخرى، الإسهام في تيسير عملية السلام في دارفور وحماية المدنيين. في ذلك الصدد، أسهمت جنوب أفريقيا بقوات وأفراد شرطة للعملية المختلطة وستستمر في دعم مهمتها. كما ستساعد جنوب أفريقيا في مساعي إحلال السلام الدائم في دارفور من خلال الاتحاد الأفريقي وعلى الصعيد الثنائي. ذلك هو السبب الذي جعل وفدي يصوت مؤيدا للقرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، الذي مدد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا إضافيا.

شهد هذا الشهر أحداثا بالغة الأهمية في تاريخ السودان، بل في تاريخ القارة بأكملها. فقد تأسست دولة جديدة في جنوب السودان، ما مثل معلما آخر في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، الذي التزم شعب السودان من خلاله بحل صراعه المستمر منذ عقود. وإذ نحتفل بهذا الإنجاز، فإننا لا نزال نأمل أن يوقع جميع أطراف الصراع على وثيقة الدوحة لتحقيق السلام في دارفور حتى يتسنى لشعب دارفور أن يستفيد من هذا الزخم الإيجابي وأن يمضي بسرعة نحو السلام.

يجب توظيف الجهود كافة لكفالة تقدم السلام والاستقرار في دارفور. وترحب جنوب أفريقيا باختتام عملية السلام في الدوحة. فهي بالتأكيد خطوة مهمة في بناء السلام في دارفور.

والحدود لطلب الاتحاد الأفريقي الشروع في عملية سياسية في دارفور.

نظرا لقرب الأفارقة من المنطقة وانخراطهم المستمر في حل الصراع في دارفور، فإن المجتمع الدولي سوف يحسن صنعا إن استجاب لنداء أفريقيا، وقدّم دعمه لجهود الاتحاد الأفريقي بشأن العملية السياسية في دارفور. ونؤكد مجددا على أهمية وبروز الدور القيادي لأفريقيا في حل المشاكل الأفريقية. وعلى أي حال، فإن ذلك يتوافق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة كما ورد في الفصل الثامن منه.

سوف يكون لعدم تنفيذ عملية السلام في دارفور في الوقت المناسب تأثير مدمر لأنه سوف يؤخر إحلال السلام أكثر، وسوف يحكم على سكان دارفور بمكابدة معاناة تحل عن الوصف.

جنوب أفريقيا راضية عن الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الممثل الخاص المشترك غمباري والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس السابق ميكسي، بدعم من أصحاب المصلحة في السودان والمجتمع الدولي. نحن مقتنعون بأن جهودهم المتواصلة سوف تسهم إسهاما كبيرا في إحلال السلام والاستقرار والمصالحة لشعب دارفور. ينبغي للمجلس ألا يتوان في دعمه لشعب دارفور. يجب ألا نخذلهم.

السيد أميوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):

صوتت نيجيريا مؤيدة القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١) لأننا نؤمن بالدور الذي لا غنى عنه للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في إطار الجهود المبذولة لإحلال السلام الدائم والاستقرار في دارفور والسلام الشامل في السودان. ونظل ثابتين في اقتناعنا بأن الشراكة الدائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور لا تزال تشكل أساسا متينا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

لقد أقر الاتحاد الأفريقي، لدى اجتماعه على أعلى مستوى في مالابو مؤخراً، الإطلاق المبكر للعملية السياسية في دارفور الذي يتيح:

”أفضل فرصة لترسيخ المكاسب التي تحققت حتى الآن، وكفالة الملكية للسودانيين في حل مشاكلهم بأنفسهم، وتمكين مختلف أصحاب المصلحة، فضلاً عن التوصل إلى تسوية جامعة وشاملة تعالج القضايا المترابطة للسلام والعدالة والمصالحة في دارفور“.

في هذا الصدد، تعرب جنوب أفريقيا عن دعمها الكامل والصريح للجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بدعم من العملية المختلطة، لإطلاق العملية السياسية في دارفور في أقرب وقت ممكن.

ومع الاعتراف بأن على الأطراف أن تبذل كل ما في وسعها لتهيئة بيئة مؤاتية، فإننا لا ننظر إلى تهيئة مثل هذه البيئة باعتبارها شرطاً مسبقاً لبدء العملية السياسية في دارفور. فذلك يعني بالضرورة إتاحة الوسائل لأي جهات مخربة محتلمة لتعمل على تقويض العملية. مع وضع هذا الأمر في الاعتبار، ناشد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجلس الأمن تقديم دعمه للشروع في العملية السياسية في دارفور. وقد تم ذلك بحيث يتسنى لهذا المجلس أن يأخذ في الاعتبار موقف الاتحاد الأفريقي وأن يسترشد به عند نظره في تجديد ولاية العملية المختلطة.

ونود أن نذكر المجلس بأن العملية المختلطة قد أنشئت في إطار شراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونظرا لهذه الصفة التي تميز العملية المختلطة، فإن من المهم للغاية أن تقدر كلتا المنظمتين قيمة ما تسهم به كل واحدة منهما في إنجاح المهمة وإحلال السلام الدائم والاستقرار في دارفور. لذلك فإننا نشعر بخيبة أمل إزاء الدعم الخجول

ونعتقد أن رفع قانون الطوارئ في دارفور سوف يعزز كثيراً من العملية السياسية في دارفور، كما لاحظ ذلك الممثل الخاص المشترك. وسوف يكون بمثابة تدبير بالغ الأهمية لبناء الثقة، وسوف يشكل نقطة انطلاق كافية لبدء العملية.

وأخيراً، نعتقد أن للعملية المختلطة دوراً حاسماً تضطلع به في كفالة نجاح العملية السياسية في دارفور وفي العمل بشكل وثيق مع حكومة السودان من أجل رفع حالة الطوارئ. ولذلك فإننا لا نشجع الجهود الرامية إلى تحجيم دورها فحسب بل إلى استبعاد العملية المختلطة من العملية السياسية في دارفور.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): نحن لا نزال نتابع بقلق أولى خطوات دولة جنوب السودان. ومسألة السلام في دارفور سبب من أسباب ذلك القلق. ويظل السعي إلى إحلال السلام واستتباب الأمن في دارفور، شاغلاً مستمراً لغابون.

وفي ذلك الصدد، نشيد باعتماد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، في ١٩ تموز/يوليه لبلاغ يطلب فيه من مجلس الأمن تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد اضطلعت العملية بدور حاسم في مفاوضات الدوحة، كما حسنت أداءها في مجال حماية المدنيين.

إن القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، الذي صوتت غابون للتو مؤيدة له، يستجيب لما تشعر به من قلق إزاء رغبتها في أن تستمر العملية في الاضطلاع بدور رئيسي في استعادة السلام والاستقرار في دارفور. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم في السعي إلى إحلال السلام في تلك المنطقة من السودان، لا تزال الحالتان الأمنية والإنسانية في دارفور، هشتين، ولا تزالان تهددان إنجازات عملية الدوحة للسلام.

وفي ظل روح الشراكة هذه، كنا نأمل أن يُتاح الاعتبار الواجب لقرار مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي السابعة عشرة والبلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، اللذين يشددان على ضرورة أن تحظى العملية السياسية في دارفور بالأولوية في خريطة الطريق الجديدة لدارفور وأن تنطلق تلك العملية بكل قوة على ضوء النتائج الإيجابية لعملية الدوحة.

نحن مقتنعون بأن الفقرة ٧ من القرار، التي تحدد شروطاً مؤاتية معقدة يتعين الوفاء بها، سوف تقيد تدشين العملية السياسية في دارفور. في الواقع، إن جعل العملية السياسية مرهونة بتلبية شروط بعينها سوف يؤدي إلى نتائج عكسية. فهو قد يتيح للجهات المخربة الوسائل لتقويض السعي لإحلال السلام الشامل. كما يمكن أن يؤدي إلى تقويض الملكية الوطنية لهذه العملية.

وكان من رأي نيجيريا على الدوام أن وجود عملية سياسية داخلية أمر حيوي للشمول ولبناء توافق الآراء في العلاقات بين الجماعات السكانية في دارفور. وكما يشير الأمين العام في آخر تقرير له عن العملية المختلطة (S/2011/422)، فإنه يمكن لعملية السلام في دارفور أيضاً أن تستفيد من الحوار والمشاورات الداخلية التي تنطلق من دارفور، وتحشد الدعم الشعبي من أجل الملكية المحلية وتعزيز نتائج مفاوضات الدوحة في خريطة الطريق الجديدة.

إن العناصر التي جرى تفصيلها في الفقرة ٧ إنما هي أهداف وليست شروطاً مسبقة. في رأينا، إن كنا جادين في اتخاذ الخطوات الحاسمة الأولى نحو خلق بيئة مواتية للعملية السياسية في دارفور، فإن علينا أن ندعو إلى اتخاذ إجراءات واضحة الجدى ويمكن تنفيذها بسهولة. كان ذلك ليكون تركيزاً أكثر ملاءمة للمجلس والمجتمع الدولي.

تمكن المشاركون فيها من التعبير عن إرادتهم بحرية ودون خوف من أن يتعرضوا لأذى أو انتقام. غير أن من يعربون عن آرائهم في دارفور، غالباً ما يتعرضون للاعتقال، أو التعذيب أو القتل.

تقع المسؤولية عن إيجاد هذه الظروف المواتية، في المقام الأول والأخير، على حكومة السودان. ونحن نطالب بقوة جميع الأطراف في الصراع بأن يتفقوا على وقف فوري لإطلاق النار، وأن ينخرطوا في مفاوضات مباشرة.

إن الدور الذي تضطلع به العملية المختلطة في إحلال السلام في دارفور حاسماً. والأولوية القصوى للبعثة هي حماية المدنيين وتأمين وصول المساعدات الإنسانية للملايين من الأشخاص الضعفاء. ويسعدنا أن القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١) يؤكد ذلك. واعتماداً على البلاغات الواردة من الميدان، بما فيها بلاغات العملية المختلطة بشأن الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية، فسوف يحدد مجلس الأمن، آخذاً في الاعتبار بوجهات نظر الاتحاد الأفريقي، ما إذا كانت قد توفرت الظروف المواتية والضرورية لانخراط العملية المختلطة في المزيد من الجهود ذات الصلة بالعملية السياسية في دارفور، أم لم تتوفر بعد.

ومع استمرار استهداف المدنيين وإلقاء القنابل على دارفور، فإن الولايات المتحدة ترحب بتركيز العملية المختلطة على حماية المدنيين، وكفالة إمكانية الوصول الذي يحتاج إليه العاملون في مجال المساعدات الإنسانية، من أجل توفير المساعدات المنقذة للحياة. وندعو الأطراف في الصراع إلى إعادة الالتزام بالمفاوضات الجدية والشاملة، من أجل وضع حد لهذه الفظائع.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيداً القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١).
ونعتقد أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

وبالتالي، فإن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مالابو كان يستهدف إطلاق عملية السلام في الدوحة. ونحن نرحب بذلك القرار، ونحن على قناعة بأن العملية السياسية في دارفور، التي اقترحها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ برئاسة الرئيس مبيكي، ثم أيدها مؤتمر قمة مالابو، ستكون السبيل لتعزيز النتائج الإيجابية لعملية الدوحة. وعلاوة على ذلك، يجب على هاتين العمليتين المكملتين أن يمكننا في المستقبل، أبناء دارفور أنفسهم من تولي زمام الأمور بصورة حقيقية، فيما يتعلق باستعادة السلام وتحقيق العدالة والمصالحة والتنمية في منطقتهم.

وفي ذلك الصدد، بينما تقرر غابون بضرورة تهيئة بيئة أمنية وإنسانية وسياسية مواتية، فإنها على قناعة بأن النجاح في استئناف عملية السلام في دارفور، ونتيجتها، ينبغي ألا يتعثرا بفعل الشروط المسبقة التي تهدد بتقويض السعي إلى السلام والعدالة والمصالحة في دارفور.

ويراعي النص الذي اعتمدها للتو أهداف مجلس الأمن التي حظيت بتوافق الآراء. وبطبيعة الحال، فإنه لا يزال بعيداً عن تجسيد الرغبة التي عبر عنها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مالابو. غير أنه يجب أن يؤيد إرادة الالتزام بعملية السلام في دارفور.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذين لا يزالون يضطعون بدور حاسم في كفالة سلامة شعب دارفور وأمنه.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة في الميدان في دارفور. على ضوء الحالة الخطيرة، يسعدنا أن المجلس قد أقر بأن البيئة المواتية الضرورية للعملية السياسية في دارفور لم تهيأ بعد. ولكي تحقق أي عملية السلام الدائم في دارفور، يجب كفالة

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بالقرار ٢٠٠ (٢٠١١) الذي اعتمده مجلس الأمن للتو. وقد صوتت الصين مؤيدة للقرار.

وقد دعمت الصين عملية السلام في دارفور والسودان على نحو ثابت، وتأمل في أن يتحقق السلام والرخاء والتنمية في أقرب وقت ممكن في دارفور. وتتمسك الصين بأنه ينبغي معالجة مسألة دارفور عبر استراتيجية ذات مسارين، تعطي أهمية متساوية لنشر السلام والعملية السياسية. ونحن ندعم تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بغية تنفيذ ولاية مجلس الأمن.

والاتحاد الأفريقي شريك هام للأمم المتحدة في معالجة المسائل المتعلقة بالسودان. ويستحق موقف الاتحاد الأفريقي من العملية السياسية في دارفور اهتماماً وثيقاً. وتدعم الصين الدور الهام الذي تضطلع به العملية المختلطة في دعم العملية السياسية في دارفور.

سير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة إذ تدعم القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، وكذلك تمديد ولاية العملية المختلطة لمدة ١٢ شهراً، فهي تدرك أن دارفور تمر بمرحلة حرجة يحتاج فيها أهلها إلى دعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

وبالتالي، فنحن نرحب بالعمل الهام الذي تضطلع به العملية المختلطة من أجل حماية المدنيين وتوفير الأمن لوصول المساعدات الإنسانية في دارفور. نظراً للتدهور في الحالة الأمنية وتأثيره على المدنيين، نشجع البعثة على صون وتعزيز نهجها القوي إزاء إنجاز هذه المهام الأساسية.

ونقر بالأهمية الحيوية للعمل نحو تحقيق سلام شامل في دارفور. ونرحب بتوقيع حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في ١٤ تموز/يوليه الاتفاق بشأن اعتماد وثيقة

في دارفور تضطلع بدور هام في تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة من السودان. وينظر الاتحاد الروسي إلى العملية المختلطة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التسوية في دارفور.

وتشمل ولاية البعثة بشكل رئيسي، حزمة واسعة من مهام الدعم السياسي لما يتعلق بعملية السلام وجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتشمل هذه المهام، دعم اتفاقات السلام في دارفور ورصد تنفيذها، والمساعدة في التحضير وإجراء الحوار والمشاورات بين الدارفوريين.

في ١٤ تموز/يوليه، وقعت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي نرى فيها خطوة هامة للغاية نحو التسوية في دارفور. وفي الفصل السابع من تلك الوثيقة، اتفق الطرفان على الانخراط في الحوار الدارفوري الداخلي، ونصت الوثيقة على أن يتم ذلك بمساعدة من العملية المختلطة، والاتحاد الأفريقي وحكومة قطر. وقد صممت العملية السياسية من أجل بناء منهاج شامل للمجتمع المدني في دارفور، بهدف تنفيذ الاتفاقات.

وقد تم الاعتراف بالحاجة إلى إطلاق العملية السياسية في دارفور، في قرار اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ تموز/يوليه. وتؤيد روسيا ذلك الموقف تأييداً كاملاً. ونعتقد أن الحوار الدارفوري الداخلي، يمثل عنصراً أساسياً من خارطة طريق جديدة من أجل تسوية سلمية في دارفور، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١).

ونحن نقدر تقديراً كبيراً أنشطة العملية المختلطة، والجهود التي يبذلها رئيسها، الممثل الخاص المشترك غمباري، من أجل تعزيز التسوية في دارفور. ونعتقد أن حفظة السلام، في ظل الظروف الصعبة السائدة في دارفور، يبذلون قصارى جهدهم لتنفيذ المهام التي أناطها بهم مجلس الأمن. وندعو جميع الأطراف في دارفور إلى دعم أنشطة العملية المختلطة.

وكما يوضح القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، سيرصد الأمين العام ومجلس الأمن التطورات عن كثب حتى يتسنى إجراء التقييم وحتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ القرارات الضرورية في ما يتعلق بالعملية السياسية في دارفور ومشاركة البعثة فيها.

نشكر الممثل الخاص المشترك إبراهيم غميري وموظفي البعثة على عملهم دعماً للسلام والأمن في دارفور. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره. رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٢٥.

الدوحة للسلام في دارفور. ونحث حكومة السودان وكل الحركات المسلحة على الانخراط فوراً ومن دون شروط مسبقة في بذل كل ما في وسعها من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سلمية شاملة على أساس وثيقة الدوحة.

كما نعترف بالدور التكميلي الممكن للعملية السياسية داخل دارفور في إشراك كل أصحاب المصلحة الدارفوريين في حوار بناء وصريح. بيد أننا نلاحظ أن العناصر اللازمة لتهيئة البيئة التمكينية الكفيلة بإنجاز هذه العملية، كما حددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد في الأفريقي في بيانهما المشترك المؤرخ في ٢١ أيار/مايو، غير متوافرة بعد. ونحيط علماً بأن الأمين العام أوضح في تقريره (S/2011/422) أن هذه البيئة التمكينية تكتسي أهمية كبيرة.